اختلاف جاء عنه انه اسم مصدر كضرب وقتل وخوصما رسالة بجانب الدهر وشرح يوجح الناظم
بالتسهيل على هذا التعريف بل فان يدل على المفعول المطلق المصدر اسم دال على الحالة على معنى فلا يعد على
اوطاد عنه حقيقة او مجازا او وقع على مفعول مطلق يفيد الدال الحالة من اسم المصدر جائز
اي مقام المصدر في الدلالة على معناه اي الحالة وارادة بالتقرير بها على نحو حصر حسنا والطاد
عنه حقيقة نحو ضربا وبالطاد مجازا نحو ملت موتا وبالواقع على مفعول نحو ضربي زيدا ضربا
فانه قد حصل ولم اراد بالمعنى الاصطلاحي كذا الا بمفعول يعني ايضا اسم مصدر كالفعل الشيء
وشبه بالشيء شبيه وغير المصدر معناه وحرثنا لما اشار اليه التشبيه بالمصدر وهو مبني
التغيير على الشيء وبلفظ مرتجله واعلم ان الصحيح عند البصريين المصدر اصل للفعل وابو عمرو ذهب
الكوفيون الى ان الفعل اصل المصدر وذهب بعض البصريين الى انه مرتجل وهو الفعل والفعل وعلى
مذهب ابو عمرو الفرع وذهب ابو علي الى ان المصدر والفعل اصلان وليس احدهما فرعا للاخر
والمسئلة مشهورة بادلتها فليقتصر هذا الحد على بعض ادلة المذهب الصحيح بينهما لو كان المصدر
فرعا للفعل لما خالفه اي الامر او المضارع او من مجموع الثلاثة والثاني غاير الاول تعين
العكس ان البصريين والكوفيين متفقون لما قالوا ان ذلك فرع التسهيل ان الفعل والمصدر اكثر
مشتق الاخر وان يكون على صيغة خلوف ذلك وحال بمجموع الفعل اصل ومجموع المصدر والعامل
اولى بالاصالة ومنها ان معنى الفعل حدث من حدث وزمان ومعنى المصدر مجرد والمجرد سابق
على المركب والاصالة ومنها ان المصادر لا فعل له كقول وقتل وبشير وبشرى ولو كان المصدر فرعا
لزم ان يكون بلا اصل وهو محال ما قيل لا فعل له مصدر له كتبر وفعل الصحيح ما يجوز ان لا
مشتق ان يكون له مصدر عند الصادر الخلافية بانه يشترط ان يكون له فعل لا يعلل انه لو صيغ اشتق
فاذا والحق ما لا يستحقه يعرف الا الشيء عنه وان يكون ما يستحقه يبنى فيتوا على الاعلال
انعلا

العلا والعين وجود فيوضع للامر فوجب اهمال ما نوة انه وبعض ما سبق من الاحكام
يشترك على وعينا بصفة على المصدر لا على صفة نصف حروف الفعل فيما ما ء المصدر والدلالة على
الحدث وزيادة الفاء الفعل بزيادة فاء فيخرج تقرير المصدر اصل فلما اخرج الفعل لو صف
به الترتيب ما يجوز ان معرفة ابنية المصادر لما كانت متوقفة على معرفة ابنية الافعال غالبا
كما سنذكره القياس والسماع فلما كانت ان يبدا بالفعل لقربه يستغنى عن المصدر فلا يلزم من
ذلك ان يخرج المصدر عن الاصالة لما سبق فخرج اول الفعل ولما كان الوصف يشبه الشبه
بالفعل وحكمه جاريا عليه على ما يناسب ان يذكر عقيبه وكذا الاسم ثم بالتسهيل فقال

والمصادر اولى ابنية ما للثلاثي ما ابتدى منحلا

فعلو وفعال وفعل وبنا صوت ابا العلا مفصوصا

لما كانت ابنية المصادر تختلف باختلاف معانيها فعال اخرى وجرى مطلبه وجود
وجرى انا بكسر اوله وجرى عليه الغضب موجودة ووجرى انا بفتحه والجرى وجرى
بالفتح ووجرى الحال وجرى امثلة الاول وجرى ان التغني احتجى الى ذلك الابنية بحسب
الاجزاء وتبين ما هو قياسي من ما هو سماعي وبيان الثلاثي مصادر الثلاثي ثم بين القياس
منها بعض فصلا مصادر غير الثلاثي لانه اهمل الغير من الابنية فاشترح كلامه مصل بين
ذكر ما اهمله بقوله فعلا الى اخره هو خبر مبتدا محذوف التقدير هي اي الثلاثي كذا ولانه
لما قال للثلاثي ما ابتدى منحلا ذكر ما وجد فيه بعده وحاصل ما تضمنه هذا البيت تسعة
ابنية وهي فعلو ثلث افعال مع صحة بالقيل اما جود او تاء التانيث في اخره والعين مفتوحة
واما مفتوحة باخرها هو وضع ثلاثة ثلاثة ما حالا الثلاثة الاول وهي فعل وفعال وفعل
نحو ضرب ضربا وعلم علما وقتل قتلا والحكم الثلاثة الثانية وهي فعلة وفعلة وفعلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)